

خطاب السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية  
الاجتماع العام الخامس والثلاثون لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال  
إفريقيا (GAFIMOAN)

بسم الله الرحمن الرحيم

- السيد رئيس مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، رئيس  
الهيئة الوطنية للمعلومات المالية؛
- السيد السكرتير التنفيذي للمجموعة؛
- السيدات، السادة رؤساء وأعضاء الوفود الممثلة للدول الأعضاء؛
- السيدات والسادة ممثلو الدول والمنظمات والهيئات المشاركة بصفة مراقب؛
- أيها الحضور الكريم.

اسمحوا لي في البداية أن أعرب عن سعادتي اليوم لافتتاح أشغال الاجتماع العام  
الخامس والثلاثين لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الذي ينعقد  
بالرباط بالمملكة المغربية. وهذه المناسبة، يسرني أن أرحب بكم جميعا، ممثلي الدول  
الأعضاء في المجموعة والمراقبين الدوليين، متمنيا لكم مقاما طيبا بمدينة الرباط.

وأغتنم هذه المناسبة لأنوه وأشيد بالجهود الحثيثة التي تبذلها المجموعة من أجل العمل على ملاءمة المنظومات الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الدول الأعضاء مع المعايير الدولية، وإرساء قواعد التعاون والتنسيق وتبادل التجارب والخبرات، وتعميم الممارسات الفضلى في هذا المجال.

كما أود أن أجدد التهنئة للسيد رئيس الهيئة الوطنية للمعلومات المالية على الثقة التي حظي بها من قبل الدول الأعضاء من خلال تنصيبه رئيساً للمجموعة برسم السنة الجارية، منوها بالمنجزات والخطوات الإيجابية التي تم اتخاذها ضمن أولويات الرئاسة، لتطوير أداء المجموعة وتعزيز برنامج عملها.

كما أعبر كذلك عن تقديري واثميني للجهود التي ما فتئ يبذلها السكرتير التنفيذي للمجموعة وفريق العمل الذي يشتغل إلى جانبه من أجل الرقي بمستوى أداء المجموعة حتى تتبوأ المكانة اللائقة بها بين المجموعات الإقليمية المنشأة تحت لواء مجموعة العمل المالي.

أيها السيدات والسادة،

ينعقد اليوم الاجتماع العام الخامس والثلاثون لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (GAFIMOAN) بالمملكة المغربية، تحت رئاسة المملكة المغربية ممثلة بالهيئة الوطنية للمعلومات المالية.

وبالفعل، تنخرط المملكة المغربية في مختلف أنشطة مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بشكل فعال، بما فيها المشاريع واجتماعات فرق العمل. ويأتي هذا لتأكيد التزامات المملكة المغربية كعضو فاعل في المنظمات الدولية وتمسكها الدائم بتنزيل ما تنص عليه المعاهدات والاتفاقيات الدولية، تطبيقاً لما جاء به دستور المملكة المغربية.

## أيها السيدات والسادة،

تنفيذا للتعليمات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، ووفاء للاختيار الديمقراطي الذي اعتمده بلادنا والمتمثل في بناء دولة الحق والقانون، تؤكد المملكة المغربية في ديباجة دستورها على التزامها بتعزيز دورها على الساحة الدولية كعضو فاعل في المنظمات الدولية والالتزام بالمبادئ والحقوق المنصوص عليها في المعاهدات والاتفاقيات الخاصة بكل منها.

كما أقر دستور المملكة مبدأ منع ومكافحة مختلف أشكال الجريمة بما في ذلك الجرائم المالية مع إرساء قواعد الحكامة الجيدة والشفافية وتخليق الحياة العامة ومكافحة مختلف أشكال الفساد المالي، حيث تم إحداث العديد من المؤسسات الدستورية ذات طبيعة استشارية وإدارية وقضائية تتمتع بالاستقلالية والصلاحيات الكاملة لممارسة مهامها على الوجه الأمثل.

بالفعل، يتوفر المغرب على ترسانة قانونية وتنظيمية شاملة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، منذ أكثر من 20 سنة، ومنح السلطات العمومية آليات العمل المناسبة من أجل القيام بذلك بصورة فعالة.

من جهة أخرى، تشهد المنظومة الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تطورا مستمرا، ولمواكبة هذا التطور، عملت وتعمل المملكة المغربية، تحت القيادة السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، على ملاءمة النصوص ذات الصلة بمجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مع المعايير الدولية بصفة مستمرة، تتماشى مع التطور الذي تشهده توصيات مجموعة العمل المالي.

وتفاعلا مع هذه التطورات، تم تعزيز المنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بصفة مستمرة ومتدرجة خلال السنوات الأخيرة عبر تعديلات متتالية منذ سنة 2007، وذلك بهدف ملاءمتها مع متطلبات المعايير الدولية في مجال مكافحة الجرائم المالية،

حيث تم في يونيو 2021 القيام بإصلاح جوهري يتمثل في اعتماد القانون رقم 18-12 المعدل للقانون 05-43 المتعلق بمكافحة غسل الأموال.

وقد مكن هذا الإطار الجديد من تعزيز شفافية ونزاهة النظام المالي، وتعيين سلطات جديدة للإشراف والمراقبة على الأعمال والمهني غير المالية المحددة كما نص على إنشاء السجل العمومي للمستفيدين الفعليين من الشركات والترتيبات القانونية فضلا عن تعزيز إطار الإشراف والمراقبة على المنظمات غير الهادفة للربح. هذا، وتظل نجاعة هذه المنظومة الوقائية والزجرية رهينة إلى حد كبير بالتعاون الثنائي والمتعدد الأطراف بين الدول والمنظمات الدولية المتخصصة.

أيها السيدات والسادة،

يأتي هذا الاجتماع العام تزامنا مع استعدادات المملكة المغربية للخروج من مسلسل المتابعة المعززة الذي خضعت له بلادنا منذ فبراير 2021 من طرف مجموعة العمل المالي، ويشكل مناسبة مناسبة لتجديد الالتزام السياسي للمملكة المغربية لتطبيق توصيات مجموعة العمل المالي وكذا حرصها الدائم على المساهمة في حماية النظام المالي والاقتصادي، سواء العالمي أو الاقليمي أو الوطني، على حد السواء، من الجريمة المالية المنظمة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن المملكة المغربية عملت على تنزيل محاور خطة عمل مجموعة العمل المالي المعتمدة في فبراير 2021، وهي الآن في أوج الاستعدادات لاستقبال خبراء مجموعة العمل المالي الذين سيقومون بزيارة ميدانية للمملكة المغربية في بداية سنة 2023 للوقوف على ما تم إنجازه على مستوى المنظومة الوطنية.

أيها السيدات والسادة،

تنفيذا للإرادة السياسية الراسخة لبلادنا تحت القيادة المتبصرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، ووفاء بالتزامات بلادنا اتجاه المنظومة الدولية والحرص على حماية النظام المالي والاقتصادي العالمي والوطني من جميع أشكال الجريمة المالية المنظمة، عملت المملكة المغربية التي تعتبر عضوا مؤسسا لمجموعة العمل المالي

لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منذ سنة 2004، على الانخراط الإيجابي والفعال في مختلف أنشطة هذه المنظمة واجتماعاتها العامة ومنتدياتها وورشها وفرق عملها.

ولعل الدينامية الحثيثة والمضطردة التي أصبح يعرفها التنسيق الوطني بين جميع السلطات الوطنية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وكذا العديد من الإصلاحات التي تم القيام بها، تعد من أهم تجليات هذا الالتزام.

أيها السيدات والسادة؛

تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، فإن مكافحة مختلف أشكال الجريمة المالية كانت وستظل أولوية وطنية لأنها تمثل أفضل ضمان لسلامة النظام الاقتصادي والمالي الوطني، خاصة في ظل ظروف الأزمة العالمية التي نجمت عن تداعيات جائحة كوفيد 19 والتي أفرزت اتجاهات وتقنيات حديثة في مجال الجريمة.

إن التحديات الراهنة تستدعي منا دون شك مزيدا من التعبئة لمواكبة التطورات السريعة للجريمة المنظمة، ونهج سياسة استباقية لمحاربة مختلف أنواع الجرائم المالية، وهو ما من شأنه أن يوفر الحماية والمناعة اللازمتين لاقتصاداتنا الوطنية وأن يعزز الثقة في أنظمتنا المالية وأن يساهم في تحسين مناخ المال والأعمال.

وفي الختام، أرحب بكم مجددا في بلدكم الثاني، متمنيا أن تكمل أشغال اجتماعاتكم بكامل التوفيق والنجاح.

والله ولي التوفيق، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.